المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/11/2014

Marruecos hostiga a las asociaciones de derechos humanos

El reino alauí cancela reuniones con Amnistía Internacional y otras organizaciones

Sin embargo, se prepara para recibir el Foro Mundial de Derechos Humanos en Marrakech

Miembros de una organización pro derechos humanos, en Rabat, en 2003. Miembros de una organización pro derechos humanos, en Rabat, en 2003. EFE

REBECA HORTIGÜELAEspecial para EL MUNDO Rabat Actualizado: 07/11/2014 15:40 horas

"Marruecos una vez fue un hervidero de actividades independientes de derechos humanos, pero las autoridades han bloqueado últimamente actividades que los grupos más críticos han tratado de organizar", dijo Sarah Leah Whitson, directora de Oriente Medio y Norte de África de Human Rights Watch.

Las autoridades marroquíes han impedido más de 15 actos de la Asociación Marroquí por los Derechos Humanos (AMDH), Amnistía Internacional y la Liga Marroquí para los Derechos Humanos desde julio de este año, ha denunciado hoy un informe de Human Rights Watch y ha añadido que "Marruecos debe dejar de obstaculizar arbitrariamente las actividades pacíficas de los grupos de derechos humanos independientes del país y permitirles operar libremente".

Las prohibiciones empezaron este verano coincidiendo con un discurso antiterrorista del ministro de Interior marroquí, Mohamed Hassad, en el que declaraba que estas asociaciones acusaban a las fuerzas de seguridad marroquíes de cometer abusos, de manera que podían perjudicar la imagen y la seguridad de Marruecos. Hassad se abstuvo de nombrar a ningún grupo de derechos humanos en este discurso del 15 de julio. Sin embargo, la asociación más perjudicada ha sido la AMDH, un grupo independiente fundado en 1979 que cuenta con 97 sucursales en todo el país.

El punto de mira está ahora en el Foro Mundial de Derechos Humanos, un evento importante que reúne a activistas de todo el mundo. Marruecos ha sido elegido como el país anfitrión y Marrakech se prepara para darles la bienvenida del 27 al 30 de noviembre. La decisión de celebrarlo en el Reino alaúi ha sido premeditada por el Consejo Nacional de Derechos Humanos (CNDH) y lo hacen para "reflejar un reconocimiento a la vitalidad de las instituciones nacionales y las organizaciones de la sociedad civil que trabajan en el campo de los derechos humanos", reconocía el presidente del CNDH, Driss El Yazami.

http://www.elmundo.es/internacional/2014/11/07/545cd58c268e3e574c8b4582.html

EL ASSIMA Post العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

الحقاوي حاربت العنف ضد نساء المغرب بسبعة ملايين درهم

329/2

الرباط: سارة طالبي

أعلنت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، إنفاقها أزيد من سبعة ملايين درهم (7.205.400 درهم) دعما لـ 35 مركزا للاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والنفسية للنساء ضحايا العنف من خلال توقيع اتفاقيات شراكة.

واستعرضت الوزيرة، خلال تقديمها لمشروع ميزانية القطب الاجتماعي برسم السنة المالية 2015، صباح أمس (الاثنين) 10 نونبر الجاري أمام أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، جهود وزارتها لمناهضة العنف ضد النساء خلال عام 2014، من ضمنها تفعيل وتطوير المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء، بتوقيع برتوكول تعاون لتبادل المعطيات والبيانات الخاصة بعدد الحالات التي يتم استقبالها في بنيات التكفل التابعة للقطاعات الخمس المعنية بهذه المنظومة.

وأوضحت الحقاوي، أنه من بين إنجازاتها إعداد دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء المعنفات على مستوى المحاكم والمستشفيات العمومية، ومراكز الشرطة والدرك الملكي، لتسهيل عملية مساعدة النساء المعنفات، وكذا تسهيل اتصال مختلف المتدخلين في هذه العملية بهذه الفئة.

وأعلنت الحقاوي في العرض ذاته عن قرب تفعيل المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، من خلال إحداث البنية الإدارية المشرفة على تنسيقه وصياغة آليات اشتغاله بتعاون وتنسيق مع مختلف الشركاء، وتفعيل عمل المرصد الوطني للعنف ضد النساء وإصدار التقارير السنوية حول الظاهرة، وتنظيم الحملة الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء.

وتابعت الوزيرة، أن برنامج عمل القطب الاجتماعي لوزارتها يسعى أيضا إلى تفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء، بتنسيق مع القطاعات الخمس المعنية بهذه المنظومة، وإصدار التقرير الإحصائي السنوي، وتفعيل مخطط العمل السنوي للبرنامج التحسيسي بين القطاعات المندمج لمحاربة العنف، وتفعيل العمل بالدليل الخاص بالخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء المعنفات، وإعداد إطار استراتيجي جديد لمناهضة العنف ضد النساء، فضلا عن إطلاق البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد المرأة.

وفي موضوع متصل، أعلن الاتحاد الأوربي عن تقديمه منحة مالية للحكومة "تقدر بمليوني أورو" لدعم الخطة الحكومية للمساواة بين الرجال والنساء، أطلقت العام الماضي.

وفي كلمة لها خلال لقاء عقد لتقييم تنفيذ بنود هذه الخطة بمناسبة الاحتفاء باليوم الوطني للمرأة بالمغرب، قالت الحقاوي إن خطة المساواة التي أسمتها "إكرام في أفق المناصفة"، والتي أطلقتها الحكومة (في ماي 2013) تسعى إلى نشر مبادئ الإنصاف والمساواة بين النساء والرجال في مختلف القطاعات، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ومضت الوزيرة قائلة: إن "هذه الخطة بدأت إجراءاتها وتفعيل مضامينها من قبل مختلف الأجهزة الحكومية".

وأوضحت الحقاوي، أن المنحة المالية التي قدمها الاتحاد الأوربي، والمرتقب صرفها في الأيام القليلة المقبلة، ستستفيد منها على وجه التحديد هيات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، مؤكدة في الوقت نفسه أن الحكومة عازمة على إصدار قانون يجرم العنف ضد النساء، على الرغم من الجدل الواسع الذي أثارته بعض مضامينه"، دون تحديد موعد لذلك.

وعبرت الحكومة في مناسبات عدة عن عزمها المضي قدما في تنفيذ مضامين الخطة التي أطلقتها في ماي 2013 للمساواة بين الرجل والمرأة، والتي يمتد أفق تنفيذها إلى عام 2016، وهو موعد انتهاء ولاية الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية.

وتعتبر هذه الخطة "آلية للوفاء بالالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي، كما تشكل إطارا للتنسيق بين مختلف المبادرات المتخذة لإدماج الحقوق الإنسانية للنساء في السياسات الوطنية وبرامج التنمية"، بحسب تصريحات سابقة لبسيمة حقاوي.

وتتضمن الخطة 143 إجراء من أجل "منع مختلف أشكال التمييز ضد النساء، وتعزيز مبادئ المناصفة والمساواة التي دعا إليها الدستور المغربي الجديد" (المادة 19 من الدستور)، إلى جانب وضع نصوص تشريعية وقانونية من أجل حماية حقوق النساء ومنع العنف ضد النساء والفتيات".

تنظيم الملتقى الجهوي للسينما وحقوق الإنسان بالقنيطرة

82991b

ينظم النادي السينمائي بالقنيطرة خلال الفترة مَا بين 11 و15 نونبر الجاري، الملتقى الجهوي الثالث للسينما وحقوق الإنسان تحت شعار «السينما في خدمة قضايا حقوق الطفل».

وبحسب المنظمين، فان برنامج هذه التظاهرة التي تنظم بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط -القنيطرة تتضمن عرض مجموعة من الأفلام الروائية والوثائقية تتمحور حول القضايا الأكثر راهنية وانعكاسها على النمو النفسي والعقلي للأطفال مثل الحرب والتعليم والإعاقة.

كما يتضمن برنامج الملتقى تنظيم ندوة حول موضوع «السينما والقضايا الحقوقية للطفل»، إلى جانب لقاء مفتوح مع مجموعة من المخرجين والنقاد في موضوع «السينما : الحرب وانعكاسها على الأطفال».

ويشمل برنامج هذه الدورة تنظيم مجموعة من الأنشطة الموازية بمجموعة من الفضاءات منها عروض خاصة بالأطفال في مؤسسات الحماية الاجتماعية (دار الفتيات والدار الكبيرة)، وعروض خاصة بطلبة جامعة ابن طفيل تحتضنها رحاب المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، إلى جانب لقاءات مع أدباء وكتاب وشعراء محليين، ولقاءات مباشرة لمناقشة الأفلام بحضور مخرجيها .

باحث يربط صعود الحركة الإرهابية بفشل القوى الداعمة للديمقراطية في تقديم بديل

«داعش» تهيمن على نقاش منتدى حقوق الإنسان في العالم العربي بالبيضاء

8924/1-3

فاطمة ياسين

واصل المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي اشغاله حول إشكاليات التحول الديمقراطي في إطار "الربيع العربي" وأولويات الإصلاح والتغيير، الذي نظم بالعاصمة الاقتصادية، على مدى ثلاثة أيام، من طرف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن أهم المداخلات التي عرفت نقاشا واسعا مداخلة بعنوان "هل تنقلب «داعش» على الربيع العربي؟"، التي ألقاها فيليكس ليغراند، الباحث في مبادرة الإصلاح العربي، معتبرا أنه لا يمكن تفسير صعود تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" («داعش») فقط بوجود فراغ أمني بين شرق سوريا وغرب العراق.

03

باحث يربط صعود الحركة الإرهابية بفشل القوى الداعمة للديمقراطية في تقديم بديل

«داعش» تهيمن على نقاش منتدى حقوق الإنسان في العالم العربي بالبيضاء

8924/1-3

فاطمة ياسين

واصل المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي اشغاله حول إشكاليات التحول الديمقراطي في إطار "الربيع العربي" وأولويات الإصلاح والتغيير، الذي نظم بالعاصمة الاقتصادية، على مدى ثلاثة أيام، من طرف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن أهم المداخلات التي عرفت نقاشا واسعا مداخلة بعنوان "هل تنقلب «داعش» على الربيع العربي؟"، التي ألقاها فيليكس ليغراند، الباحث في مبادرة الإصلاح العربي، معتبرا أنه "لا يمكن تفسير صعود تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" («داعش») فقط بوجود فراغ أمني بين شرق سوريا وغرب العراق، وأن أسباب هذا الفراغ وصعود مثل تلك الحركة العنيفة، هو فشل القوى الداعمة للديمقراطية في تقديم البديل.

وقال ليغراند إن «داعش» لم تأت بجديد، بل استخدمت العنف كوسيلة مركزية لممارسة السلطة، مشيرا إلى أنه في صيف 2014 بدأت «داعش» بوضوح في تنفيذ استراتيجية التحكم بالمناطق والموارد.

وأوضح أن استراتيجية «داعش» كانت تقوم على طرد الجماعات المسلحة الأخرى من المناطق التي تحكمها، وتركز على منطقة غنية الموارد لاستخدام البترول والمياه والأراضي الزراعية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ويرى بليغراند أن نجاح النماذج المضادة للحركات الجهادية هو في مفتاح الهزيمة السياسية لـ"داعش"، وأن "الربيع العربي لم يمت ويدفن بعد"، موضحا أن استراتيجية التحالف الدولي ضد «داعش» في العراق وسوريا لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية البحث عن بديل سياسي فعال.

أما أنطوني برادو نشايس، أستاذ بكلية أوكسينتال بالولايات المتحدة، فتطرقت مداخلته إلى "خرائط التأثيرات التي خلقها تغيير موازين القوى ما بعد الربيع العربي على حقوق الإنسان".

وشهد المنتدى مداخلات ونقاشات همت محور "حصاد الربيع العربي"، إذ طرح سؤال عريض "هل توجد قوة دفع نحو التحول الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي؟ ومن تكون الأطراف الفاعلة؟"

وناقش المتدخلون "الدور المركزي للشباب في إطلاق عملية التغيير"، ومستقبل الدور المركزي للشباب في العالم العربي، نموذج مصر.

يشار إلى أن تنظيم المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي حول "إشكاليات التحول الديمقراطي في إطار "الربيع العربي" وأولويات الإصلاح والتغيير"، يأتي مساهمة في التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي سينظم في الفترة ما بين 27 و30 نونبر الجاري بمراكش.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان : المغرب يعد نموذجا بالمنطقة العربية في مجال حقوق الإنسان

4/9/18/12

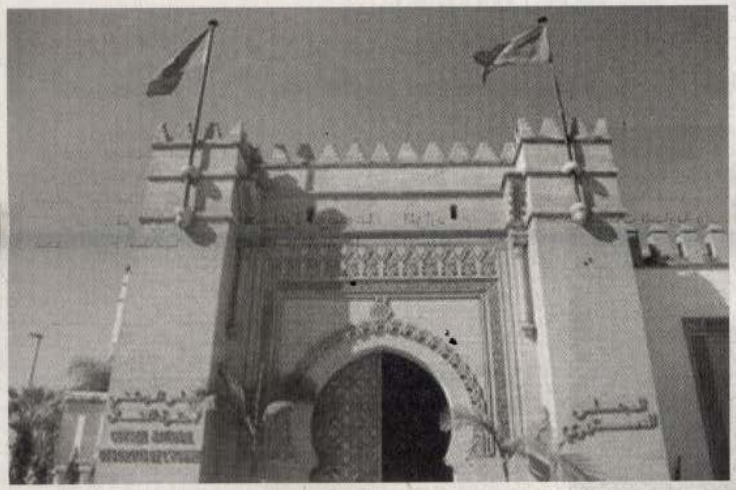

أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد، يوم السبت بالدار البيضاء، أن المغرب يعد نموذجا بالمنطقة العربية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح المسؤول عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي، هاني ميغالي، في كلمة بالنيابة، خلال افتتاح أشغال المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، أن النموذج المغربي اختار الانخراط منذ التسعينات في مسار احترام حقوق الإنسان عبر التغيير "خطوة خطوة"، بدل الانقلابات والصراعات كما هو واقع في بعض بلدان المنطقة العربية.

وواصل، خلال هذا المنتدى المنظم تحت شعار "إشكالية التحول الديمقراطي في إطار الربيع العربي وأولويات الإصلاح والتغيير"، أن المغرب بدأ مشواره قبل انطلاق الربيع العربي عبر اعتماد التغييرات التي قامت بها المملكة من خلال تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة وما تبعها من إصلاحات على المستوى القانوني.

ومن جهة أخرى، أكد على أهمية هذا المنتدى، الذي سيجمع لأول مرة نشطاء حقوق الإنسان في المنطقة العربية من أجل دراسة تجارب ما بعد الربيع العربي وكذا التحديات التي تواجه المنطقة في أفق بناء بلدان تحترم فيها مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، داعيا إلى استخلاص الدروس من تجارب المنطقة العربية.

وأعرب المسؤول الأممي عن استعداد المكتب لتقديم المساعدات على المستوى التقني أو عبر بناء قدرات في مجال حقوق الانسان.

ومن جانبه، اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، محطة للتفكير في السيرورة العربية والتحولات الجيوستراتيجية بالمنطقة.

وأضاف اليزمي أن المنتدى، الذي يعرف مشاركة مناضلين مسؤولين في منظمات حقوق الإنسان عربية ودولية وكذا مفكرين من جامعات أوربية وأمريكية، يكتسي أهميته في كونه ثمرة عمل مشترك بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان باعتباره مركزا مهما للتفكير في المنطقة العربية، ومؤسسة وطنية متمثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا المنتدى يشكل فرصة سانحة للفاعلين المغاربة في المجال الحقوقي، للتأمل في نموذج الإصلاح الذي انطلاق بالمملكة قبل الربيع العربي، وتأثر وتفاعل معه بطريقة دينامية، مضيفا أن التجربة المغربية ستكون حاضرة بقوة في هذا المنتدى، لأنها تجربة أساسية ومهمة في ظل التحولات التي تعرفها المنطقة.

وأشار إلى أن المنطقة العربية تشهد يوميا تطورات سياسية خطيرة، بعد أن كانت شعوب المنطقة تتطلع إلى تحول ديمقراطي من خلال مسارات مختلفة.

ومن جهة أخرى، أوضح مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن، أن هذا المنتدى فرصة للحوار حول قضايا التغيير والإصلاح في العالم العربي الذي يعرف منذ سنوات "انتفاضات" ناجحة في بعض البلدان ومتعثرة في أخرى.

وأشار إلى أن هذا المنتدى سيقف عند النموذج المغربي باعتباره نموذجا للإصلاح من الداخل ومحاولة لتحقيق الأهداف التي تتطلع إليها منظمات حقوق الإنسان والشعب المغربي باعتبارها أحد النماذج محل الدراسة في مجال حقوق الإنسان.

وأكد في نفس السياق، أنه من خلال هذا الحوار، الذي يجمع فاعلين حقوقيين وأكاديميين ونشطاء سياسيين وإعلاميين، سيتم الوقوف على المهام المنوطة بالحركة الحقوقية بشكل خاص في العالم العربي.

وأضاف أن المنتدى، الذي سيمتد إلى غاية 10نونبر الجاري، سيركز أساسا على مستقبل المنطقة عبر قوى التغيير ودور الشباب ومنظمات حقوق الإنسان، و"حكم الإسلام السياسي" بعد الربيع العربي، ودور الجيوش من خلال النموذجين بتونس ومصر، ودور القوى الدولية والإقليمية، وصعود ظاهرة الإرهاب وعودتها من جديد بشكل أخطر.

ويندرج عقد المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي في إطار المساهمة في التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه من 27إلى 30نونبر الجاري بمراكش.

وسيتناول هذا المنتدى، الذي يعرف مشاركة كل من المغرب ومصر وتونس والجزائر واليمن وفلسطين والسودان والأردن ولبنان والبحرين وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، جملة من المحاور تهم على الخصوص الانتخابات، والفاعلين السياسيين الجدد بعد الربيع العربي من منظور حقوق الإنسان، ودور الشباب في إطلاق عملية التغيير.

كتبها التنسيقية العالمية للدفاع عن الوحدة الترابية ... وأضاف أن التنسيقية تسعى أيضا من خلال هذه المسيرة إلى "إيصال رسالة واضحة

Séminaire international sur « les mouvements sociaux et le droit de rassemblement et de manifestation au Maroc»

Le Forum des Alternatives Maroc « FMAS » et l'Observatoire Marocain des Libertés Publiques « OMLP », organisent un séminaire international, les 14 et 15 novembre 2014 au Complexe Moulay Rachid- Bouznika Maroc, sous le thème :
« Les mouvements sociaux et les libertés de rassemblement et de manifestation au Maroc »
Ce séminaire international intervient dans un contexte de mutations qualitatives et quantitatives que le Maroc a connues en matière de rassemblements et de manifestations pacifiques, particulièrement au début des années 90, passant par les mouvements que le Maroc a connus en 2011 et qui ont abouti à l'adoption de la Constitution de 2011, ayant consacré plusieurs garanties des libertés publiques et parmi elles, la liberté de rassemblement et de manifestation.

Ce séminaire sera l'occasion de présenter les résultats de l'étude : « Mouvements sociaux, de l'émeute à la manifestation » réalisée par le Pr. Abderrahmane Rachik. Il vise à contribuer à une meilleure analyse, compréhension et appropriation des cadres juridiques, des dispositions constitutionnelles et des mécanismes régissant le champ des libertés publiques et des systèmes de sécurité au Maroc à la lumière des expériences et référentiels internationaux. Il vise par ailleurs, à favoriser l'émergence de propositions et de mesures formulées par la société civile marocaine, à la lumière des expériences internationales, pour l'amélioration du cadre législatif et des pratiques en matière de libertés publiques et gouvernance de la sécurité, leur harmonisation avec la constitution de 2011, et leur conformité avec les chartes et pactes internationaux.

Participeront à ce séminaire plus de 200 chercheurs, experts, actrices et acteurs associatifs, représentant(e)s d'organisations de la société civile du Maroc, de l'Algérie, de Tunisie, d'Espagne, du Québec (Canada), d'Europe, et de représentants des institutions législatives, des ministères et des instances nationales concernées.

Interviendront notamment dans le cadre du programme: la Fédération Internationale des ligues des Droits de L'Homme (FIDH), le Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme (REMDH, le Centre d'Etudes en Droits Humains et Démocratie (CEDHD), le Conseil National des Droits de l'Homme (Maroc), l'expérience du Mouvement du 20 Février (Maroc), le Mouvement 15M - Coalition « Defender a quien defiende » (Espagne), le Mouvement des carrés rouges (Québec), des représentant(e)s de mouvements sociaux de Tunisie, d'Algérie, des sociologues, constitutionnalistes, parlementaires et représentant(e)s du Ministère de la Justice et du Ministère de l'Intérieur (Maroc).

N.B. : Ce communiqué est une invitation aux représentant(e)s de la presse écrite, audiovisuelle, agences de presse et attaché(e)s de presse auprès des consulats et des ambassades. Les travaux du séminaire démarreront le vendredi 14/11/2014 à 9h15.

http://www.e-joussour.net/node/14002

المغرب يمارس سياسة المنع مع التجمعات الحقوقية

تستعد المملكة لاستضافة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ولكنها تخنق الجمعيات المحلية

(الرباط، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2014) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن سلطات المغرب قد منعت أكثر من 15 اجتماعا، والتي حاولت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تنظيمها في أنحاء البلاد، منذ يوليو/تموز 2014. كما حرمت السلطات أيضا العصبة المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمات أخرى من فضاءات كان مقررا أن تحتضن أنشطتها.

بدأ المنع بعد أن اتهم وزير الداخلية محمد حصاد، في كلمة ألقاها حول مكافحة الإرهاب، جماعات حقوق الإنسان بتقديم ادعاءات لا أساس لها عن انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن بطريقة يمكن أن تمس بصورة وأمن المغرب.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن على المغرب أن يتوقف عن عرقلة الأنشطة السلمية لجماعات حقوق الإنسان المستقلة في البلاد تعسفا والسماح لها بالعمل بحرية.

قالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس: ''كان المغرب في وقت ما بارزا كخلية للأنشطة المستقلة لحقوق الإنسان، ولكن السلطات دأبت في الآونة الأخيرة على منع الأنشطة يمينا ويسارا والتي حاولت بعض المجموعات الأكثر انتقادا تنظيمها''.

امتنع حصاد عن تسمية أي جماعة حقوق الإنسان في خطاب 15 يوليو/تموز. ومع ذلك، فإن المشاكل، خصوصا بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قد بدأت في ذلك الوقت تقريبا.

سيستضيف المغرب المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهو تجمع كبير من النشطاء من جميع أنحاء العالم، في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني في مراكش. **وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، يوم 21 يونيو/حزيران إن قرار تنظيم المنتدى في المغرب يعكس الاعتراف بحيوية المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.**

خلال المنع الأخير، في 31 أكتوبر/تشرين الأول، أبلغ فندق إيبيس في الرباط منظمي ندوة داخلية للصحفيين كانت مقررة في 1 و 2 نوفمبر/تشرين الثاني أنهم لا يستطيعون استخدام قاعة كانوا قد حجزوها، موضحا أن السلطات أبلغت الفندق أن النشاط غير مرخص به، وفقا لـ صمد عياش عن مركز ابن رشد للدراسات والتواصل.

وقال عياش لـ هيومن رايتس ووتش إن المركز قام بتنظيم ندوات غير عمومية مثل هذه على مدى السنوات العديدة الماضية في الرباط دون إخطار السلطات ودون مواجهة عراقيل. ويعد المركز وشريكاه في هذا المشروع، وهما الجمعية المغربية لصحافة التحقيق ومؤسسة فريدريش ناومان، يعدون جميعا كيانات قانونية في المغرب. واستطاعوا نقل النشاط إلى مقر الرابطة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.

منذ شهر يوليو/تموز، وجدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي جماعة مستقلة تأسست في عام 1979 ولديها 97 فرعا في مختلف أنحاء البلاد، أن المسؤولين تدخلوا لجعل الفضاءات التي كانت الجمعية قد استخدمتها لاجتماعات ومناسبات، غير متوفرة. قال عبد الخالق بن زكري، مدير العلاقات الدولية في الجمعية، لـ هيومن رايتس ووتش إنه في أحيان كثيرة يتم منع الجمعية من استخدام فضاءات دون سابق إنذار وبعد موافقة المسؤول عن الفضاء على استعماله من طرف الجمعية. على سبيل المثال، منعت السلطات فرع الجمعية في إفران من تنظيم نشاط في 22 يوليو/تموز، وفرع تاهلة من تنظيم ندوة صحفية يوم 23 يوليو/تموز، وفرع أزرو من عقد ندوة في 25 يوليو/تموز. وحصل فرع الجمعية في صفرو على موافقة مكتوبة من المجلس البلدي لاستخدام قاعة عمومية من أجل ندوة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم 18 أكتوبر/تشرين الأول، فقط ليجدوا القاعة مغلقة في ذلك اليوم.

وقال بن زكري إن الجمعية لم تتلق أي إخطار أو تفسير من السلطات، حتى أواخر سبتمبر/أيلول، عندما استلم هو واثنان من المسؤولين الآخرين في الجمعية إشعارا من توقيع والي الرباط–سلا–زمور–زعير. ويمنع الإشعار، المؤرخ في 25 سبتمبر/أيلول، الجمعية من عقد ندوة عمومية حول ''الإعلام والديمقراطية'' يومي 27 و28 سبتمبر/أيلول في المكتبة الوطنية في الرباط. ويقول الإشعار إن الجمعية لم تمتثل لإجراءات الإخطار المنصوص عليها في الفصل 3 من قانون 1958 بشأن التجمعات العمومية في المغرب.

لا يشترط القانون على الجمعيات الحصول على ترخيص من السلطات قبل تنظيم اجتماع عمومي، ولكن الفصل 3 يشترط على بعض الجمعيات إخطار السلطات المحلية مسبقا. وينص الفصل، مع ذلك، على أنه ''... تعفى من سابق التصريح المنصوص عليه في المقطع الأول من هذا الفصل الاجتماعات التي تعقدها الجمعيات والهيئات المؤسسة بصفة قانونية التي تهدف بصفة خاصة إلى غاية ثقافية أو فنية أو رياضية وكذا الاجتماعات التي تعقدها الجمعيات والمؤسسات الإسعافية أو الخيرية''.

وقال بن زكري، إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعتبر نفسها دائما أنها مؤهلة لهذا الاستثناء، ولم يقم لا مكتبها المركزي في الرباط ولا فروعها المحلية بإخطار السلطات مقدما بأنشطتها العمومية، وبدلا من ذلك تتوصل إلى اتفاقات بشأن استخدام الفضاءات مع مسيريها.

منذ استلام الإشعار، رفعت الجمعية دعوى ضد والي الرباط، تقول فيها إنه تجاوز صلاحياته. وستنظر المحكمة الإدارية في الرباط في القضية يوم 13 نوفمبر/تشرين الثاني.

منعت السلطات المغربية أيضا بعض الاجتماعات الداخلية التي كانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعتزم عقدها في قاعات عمومية، على الرغم من الاجتماعات غير العمومية التي تنظمها الجمعيات القانونية لا تتطلب ترخيصا رسمي أو إخطارا بموجب القانون المغربي.

https://futurosahara.net/?p=828

وجاء في بيان للجمعية أن اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان كانت ستجتمع يوم 5 أغسطس/آب في مركز بوهلال في الرباط، الذي تديره وزارة الشباب والرياضة، وحصلت على موافقة مكتوبة من المركز، ولكنهم وجدوه مقفلا عند وصولهم لمكان الاجتماع. كما منعت السلطات الجمعية من عقد نشاط داخلي آخر في المركز، دورة تكوينية لأعضاء من منطقة القنيطرة، في 26 سبتمبر/أيلول. ولم تلق الجمعية أي تفسير كتابي عن سبب منعها من استخدام المركز خلال التاريخين.

كما قيدت السلطات مؤخرا أنشطة أخرى للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. في يوم 27 سبتمبر/أيلول، منعت قوات الأمن في نقطة تفتيش خارج مدينة طنجة قافلة من عدة سيارات نظمتها الجمعية تضامنا مع سكان المدينة المهاجرين من دخول المدينة، دون تفسير. عندما نظمت فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد وقفات يوم 15 أكتوبر/تشرين الأول احتجاجا على الحظر الممنهج لأنشطتهم، لم تتدخل السلطات إلا في الصحراء الغربية. هناك، منعت الشرطة المتظاهرين من الوصول إلى أماكن الوقفات في مدينتي العيون والسمارة. وقد رفضت السلطات أيضا السماح لفرع السمارة بالتسجيل قانونيا.

في 12 أغسطس/آب، حكمت المحكمة الابتدائية في طنجة على وفاء شرف، وهي إحدى أعضاء الجمعية، بسنة واحدة في السجن، وغرامة، وأمرتها بدفع تعويضات، بتهمة "وشاية كاذبة في قضية تعذيب" والتشهير بالشرطة. وكانت قد قدمت شكوى لدى وكيل الملك في طنجة تزعم فيها أنا اختطفت، وضربت، واحتجزت لعدة ساعات من قبل أشخاص لم تستطع التعرف عليهم، بعد مشاركتها في مظاهرة نقابية في 27 أبريل/نيسان. في 20 أكتوبر/تشرين الأول ضاعفت محكمة الاستئناف عقوبتها بالسجن. وتلقى عضو آخر في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، هو أبوبكر الخمليشي، حكما بسنة سجنا مع وقف التنفيذ بتهمة "المشاركة" في نفس القضية. كلاهما ينتمي أيضا إلى حزب النهج الديمقراطي اليساري الراديكالي.

وقد واجهت جمعيات مغربية أخرى لحقوق الإنسان أيضا قيودا جديدة منذ يوليو/تموز. فقد منعت السلطات المغربية فرع منظمة العفو الدولية من تنظيم مخيم سنوي لمدة أسبوع لشباب أوروبي وشرق وأوسطي، والذي كانت تنظمه كل عام طيلة 16 عاما الماضية دون تدخل رسمي. في 1 سبتمبر/أيلول، يوما قبل بدأ المخيم، وصل المنظمون إلى مركب مولاي رشيد في البلدة الشاطئية بوزنيقة، والتابع لوزارة الشباب والرياضة، ليجدوه مقفلا.

لم يتلق فرع منظمة العفو الدولية أي إخطار مسبق، ولا أي تفسير رسمي، على الرغم من أن وكالة المغرب العربي للأنباء نشرت مقالا قصيرا في 2 سبتمبر/أيلول مدعيا أن المنظمة أخفقت في الامتثال للإجراءات الإدارية. وجاء في المقال أن المنظمين "لم يخطروا السلطات عن عزمهم تنظيم هذا النشاط، أو يقدموا أي معلومات حول موضوع أو طبيعة النشاط، أو عن جنسية المشاركين".

وقال صلاح عبد اللاوي، من فرع منظمة العفو الدولية، إن منظمي المخيم أخطروا السلطات المحلية عن طريق الفاكس، كما هو الحال في السنوات السابقة، على الرغم من أنهم يتعتبرون المخيم نشاطا غير عمومي ولا يتطلب أي إخطار مسبق. وأمام عدم قدرته على استخدام مركب مولاي رشيد، استطاع فرع منظمة العفو تنظيم نسخة مصغرة من المخيم في مقره الخاص.

منعت السلطات العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان من عقد اجتماع داخلي في مركز بوهلال في الرباط يومي 27 و 28 سبتمبر/أيلول. وقال محمد الزهاري، رئيس العصبة، لـ هيومن رايتس ووتش إن وزارة الشباب والرياضة امتنعت عن توفير المركز لكنها رفضت إصدار القرار كتابة. وقال الزهاري إن مسؤولا في الوزارة قال له إن الوزارة تلقت أوامر بالحصول على موافقة وزارة الداخلية قبل السماح لمنظمات حقوق الإنسان باستخدام الفضاء.

في كلمته أمام البرلمان يوم 15 سبتمبر/تموز، اتهم وزير الداخلية حصاد "بعض الجمعيات والهيئات المحلية" باستخدام "غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان" لاتهام الأجهزة الأمنية " بإرتكاب أفعال ... لا أساس لها من الصّحة، كالإتهام بالإختطاف والتعذيب والإعتقال التعسّفي". وواصل حصاد زاعما أن "هذا السلوك يندرج في إطار حملة مدروسة، حيث يتّم اللجوء إلى إعداد وتقديم ملفات وتقارير مغلوطة لدفع بعض المنظمات الدولية لإتخاذ مواقف معادية لمصالح المغرب، بما في ذلك سيادته الترابية"، في إشارة إلى مطالبة المغرب بالصحراء الغربية.

أكد وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، في لقاء مع جمعيات حقوق الإنسان يوم 24 سبتمبر/أيلول، أنه لا يوجد شرط للحصول على ترخيص مسبق لعقد اجتماعات عمومية، وتعهد بالعمل مع الجمعيات إذا ما واجهت مثل هذه العقبات.

لم تتوصل هيومن رايتس ووتش بأي رد على طلبها إلى المتحدث باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، للحصول على تعليق. لكن الخلفي صرح للصحافة يوم 2 أكتوبر/تشرين الأول أنه: "ليست هناك أي سياسة ممنهجة للسلطات العمومية لمنع أنشطة الجمعيات الحقوقية. على العكس من ذلك، يتم العمل على التفاعل الإيجابي مع الأنشطة التي يتم تنظيمها وفق القوانين والإجراءات الجاري بها العمل. ... منذ يناير/كانون الثاني 2014 وإلى غاية سبتمبر/أيلول 2014، تم تنظيم 4320 نشاطا حقوقيا من طرف 40 جمعية حقوقية".

قالت سارة ليا ويتسن: "من الواضح أن حملة القمع الحالية تتجاوز بكثير كل تفسير قانوني قد تستخدمه السلطات لتبرير الحظر على الاجتماعات. بينما يستعد المغرب لاستضافة نشطاء في مجال حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، فإنه يجب عليه وضع حد لجميع القيود التعسفية على التجمعات التي ينظمها نشطاؤه في مجال حقوق الإنسان".

جثمان الزيدي يوارى الثرى

وسط نحيب وبكاء، شيَّع الآلاف جثمان الراحل أحمد الزايدي، القيادي الإتحادي، في جنازة مهيبة، جرت مساء الإثنين 10 نونبر، بحضور العديد من الوجوه السياسية و الحقوقية و رجال الأعمال.

وعاين الموقع حضور رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ورئيس مجلس النواب رشيد الطلبي العلمي، والمستشار الملكي فؤاد عالي الهمة، ونبيلة منيب، الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد" والأمين العام لحزب "التقدم والإشتراكية" محمد نبيل بنعبد الله ووزير الدولة عبد الله باها و ادريس لحطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، ووزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي ووزير العدل و الحريات مصطفى الرميد، ومصطفى الكثيري، مندوب المقاومين وعبد العزيز الرباح وزير النقل والتجهيز ووزير الداخلية محمد حصاد و صلاح الدين موزار، وزير الخارجية و عبد العظيم الكروج الوزير المكلف بالتكوين المهني و لحسن حداد، وزير السياحة و إلياس العماري، نائب الأمين العام لحزب "الأصالة و المعاصرة"، وعبد الهادي خيرات مدير جريدة الاتحاد الاشتراكي"، وعبد العالي حامي الدين، عضو الأمانة العامة لحزب "العدالة والتنمية" ومحمد العوني، رئيس "منظمة حرية الإعلام والتعبير"، و حفيظ بنهاشم، المندوب السابق لأدارة السجون، و عبد الواحد الفاسي القيادي في "تيار بلا هوادة"، و الإتحاديون ادريس لشكر ومحمد الأشعري و محمد اليازغي،و عبد الواحد الراضي، إضافة إلى كريم غلاب و محمد بوزوبع، والامين العام للاتحاد الد يمقراطي المغربي للشغل مصطفى الكيحل ونائله عبد الرحم لعويسي و رجل الأعمال فوزي الشعبي، و كذا محمد الخالدي قيادي حزب "النهضة و الفضيلة" و محمد الساسي قيادي حزب "الحزب الإشتراكي الموحد"، و محمد طارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام، و عدد من الوجوه الحقوقية أبرزها عبد العزيز النويضي.

و حضر أيضا كل من حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي سابقا، **و ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، و ادريس الأزمي الوزير المنتدب لدى وزير الإقتصاد و المالية المكلف بالميزانية، و الحبيب المالكي، و مصطفى المعتصم الأمين العام لحزب "البديل الحضاري"، و القاضي محمد الهيني و المستشار عبد الله الكرجي عن نادي قضاة المغرب، و شكيب بوصبر، الكاتب العام للنقابة الوطنية للعدول.

كما عاين الموقع حركة غير مسبوقة و طابورا كبيرا من السيارات الخاصة و الحكومية، و حضور الألاف من المواطنين الذين تقاطروا منذ الساعات الأولى من مناطق كثيرة لتعزية عائلة الراحل أحمد الزايدي و حضور جنازته.

وصلى المشيعون على جثمان الراحل بمسجد "حي السلام" ةالشهيربـ"الفلوجة"، قبل دفن جثمانه بمقبرة بمنطقة سيد الخديم بنواحي بوزنيقة.

وبهذه المناسبة الاليمة يعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس برقية تعزية ومواساة إلى أفراد أسرة المرحوم النائب البرلماني أحمد الزايدي، الذي توفي الأحد، في حادثة ببوزنيقة.

وأعرب صاحب الجلالة بهذه المناسبة الأليمة لأفراد أسرة الفقيد ومن خلالهم لعائلته السياسية من مناضلات ومناضلي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ولجميع رفاقه ومحبيه داخل البرلمان وفي المجال الاعلامي، عن أحر تعازيه وأصدق مشاعر مواساته في هذا الرزء الفادح، سائلا الله تعالى أن يلهمهم جميل الصبر وحسن العزاء.

ومما جاء في هذه البرقية ‘‘وإننا لنستحضر في هذه اللحظة العصيبة ما كان يتحلى به الفقيد من خصال انسانية عالية، ومن التزام بالمبادئ الوطنية الصادقة في تشبث مكين بمقدسات الأمة وثوابتها، فضلا عما هو مشهود له به من تفان وإخلاص وكفاءة عالية، في كل المهام التي تقلدها، ولاسيما كمنتخب على الصعيدين الوطني والمحلي، وكفاعل في الحقل الاعلامي، الذي كان أحد رواده، مما جعله يحظى بتقدير واحترام كبيرين’’.

وعبر صاحب الجلالة عن مشاطرته لأفراد أسرة الفقيد أحزانهم في هذا المصاب الأليم، مؤكدا لهم صادق تعاطفه وسابغ رعايته السامية، داعيا جلالته العلي القدير ‘‘أن يجزي الفقيد الكبير الجزاء الأوفى عما قدمه لوطنه من جليل الأعمال، وأن يسكنه فسيح جناته، ويمن عليه بعفوه وغفرانه، ويتلقاه في عداد الأبرار من عباده، إنه سميع مجيب’’.

وكان الزايدي قد وُجِد ميتا داخل سيارته بعد ظهر الأحد 09 نونبر، مشيرة مصادر إلى أن السيارة غرقت في حفرة توجد تحت قنطرة تربط بين الطريق الرئيسي والطريق الساحلي بمدينة بوزنيقة،، مضيفة المصادر إلى أن الطريق التي مر منها الزايدي تعتبر نقطة سوداء، كثيرا ما كانت مسرحا لأحداث مؤلمة بحسب نفس المصادر.

http://www.chichaouapress.com/page.php?details=13845

بوزنيقة : لقاء دولي حول "الحركات الاجتماعية وحرية التجمع والتظاهر بالمغرب"، يومي 14 و15 نونبر 2014

منتدى بدائل المغرب بشراكة مع المرصد المغربي للحريات العامة ينظمان لقاءا دوليا حول "الحركات الاجتماعية وحرية التجمع والتظاهر بالمغرب"، يومي 14 و15 نونبر 2014 ببوزنيقة، المغرب.

*بلاغ صحفي *

سينظم منتدى بدائل المغرب بشراكة مع المرصد المغربي للحريات العامة لقاءا دوليا حول«*الحركات الاجتماعية وحرية التجمع والتظاهر» وذلك يومي 14 و15 نونبر 2014 بالمركب الدولي مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة.*

يأتي هذا اللقاء الدولي في سياق التحولات النوعية والكمية التي عرفها المغرب على مستوى التجمعات والتظاهرات السلمية، خصوصا مع بداية التسعينيات ومرورا بالحراك الذي عرفه المغرب في 2011 وما تلاه، وعلى المستوى التشريعي جاء دستور 2011بعدة ضمانات تتعلق بالحريات العامة ومنها حرية التجمعات والتظاهر. و يهدف إلى المساهمة في فهم، وتحليل و تملك الإطار القانوني والمقتضيات الدستورية والإجراءات المنظمة للحريات العامة بالمغرب، وللتمكن من استيعاب المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحريات العامة، والأنظمة الأمنية بالمغرب، على ضوء التجارب والمرجعيات الدولية. كما سيعمل الملتقى على إبراز المقترحات والإجراءات المعدة من طرف المجتمع المدني المغربي، المتعلقة بتطوير الإطارالقانوني والممارسات ذات الصلة بمجال الحريات العامة والحكامة الأمنية وملائمتهما مع دستور 2011 والمواثيق والعهود الدولية، وأيضا لتقديم نتائج الدراسة حول: "*الحركات الاجتماعية بالمغرب، من التمرد إلى التظاهر" *المنجزة من طرف الأستاذ عبد الرحمان رشيق*.*

وسيعرف هذا اللقاء الدولي مشاركة أزيد من 200 من الباحثين والمختصين وممثلي الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس وكندا وإسبانيا، وممثلين للمؤسسات التشريعية والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالموضوع.

سيعرف هذا اللقاء أيضا مداخلات ل: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، مركز الدراسات لحقوق الإنسان والديمقراطية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تجربة حركة 20 فبراير، حركة 15 ماي -ائتلاف« Defenderمن الكيبيك، مجلس المشتشارين، وزارة العدل،وزارة " le Mouvement des carrés rougesمن إسبانيا، حركة "المربعات الحمراء a quien defiende الداخلية.

- *ملحوظة: يعتبر هذا البلاغ دعوة لممثلي الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة، ووكالات الأنباء والملحقين الصحافيين بالقنصليات والسفارات. *

- *ستنطلق أشغال الملتقى الدولي يوم الجمعة 14/11/2014 على الساعة 9.15 صباحا. *

* بتعاون مع: *اوكسفام

* بدعم من الاتحاد الأوربي*

http://www.fespress.net/news8340.html

COMMUNIQUE DE PRESSE

*Séminaire international sur « les mouvements sociaux et le droit de rassemblement et de manifestation au Maroc», les 14 et 15 Novembre 2014 au Complexe Moulay Rachid- Bouznika *

Le Forum des Alternatives Maroc « FMAS » et *l'Observatoire Marocain des Libertés Publiques « OMLP »*, organisent un séminaire international, *les 14 et 15 novembre 2014 à Bouznika, Maroc,* sous le thème :*« Les mouvements sociaux et les libertés de rassemblement et de manifestation au Maroc »*

Ce séminaire international intervient dans un contexte de mutations qualitatives et quantitatives que le Maroc a connues en matière de rassemblements et de manifestations pacifiques, particulièrement au début des années 90, passant par les mouvements que le Maroc a connus en 2011 et qui ont abouti à l'adoption de la Constitution de 2011, ayant consacré plusieurs garanties des libertés publiques et parmi elles, la liberté de rassemblement et de manifestation.

Ce séminaire sera l'occasion de présenter les résultats de l'étude : «*Mouvements sociaux, de l'émeute à la manifestation *» réalisée par le Pr. Abderrahmane Rachik. Il vise à contribuer à une meilleure analyse, compréhension et appropriation des cadres juridiques, des dispositions constitutionnelles et des mécanismes régissant le champ des libertés publiques et des systèmes de sécurité au Maroc à la lumière des expériences et référentiels internationaux. Il vise par ailleurs, à favoriser l'émergence de propositions et de mesures formulées par la société civile marocaine, à la lumière des expériences internationales, pour l'amélioration du cadre législatif et des pratiques en matière de libertés publiques et gouvernance de la sécurité, leur harmonisation avec la constitution de 2011, et leur conformité avec les chartes et pactes internationaux. Participeront à ce séminaire plus de 200 chercheurs, experts, actrices et acteurs associatifs, représentant(e)s d'organisations de la société civile du Maroc, de l'Algérie, de Tunisie, d'Espagne, du Québec (Canada), d'Europe, et de représentants des institutions législatives, des ministères et des instances nationales concernées. Interviendront notamment dans le cadre du programme: *la Fédération Internationale des ligues des Droits de L'Homme (FIDH), le Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme (REMDH, le Centre d'Etudes en Droits Humains et Démocratie (CEDHD), le Conseil National des Droits de l'Homme (Maroc), l'expérience du Mouvement du 20 Février (Maroc), le Mouvement 15M - Coalition « Defender a quien defiende » (Espagne), le Mouvement des carrés rouges (Québec), des représentant(e)s de mouvements sociaux de Tunisie, d'Algérie, des sociologues, constitutionnalistes,

parlementaires et représentant(e)s du Ministère de la Justice et du Ministère de l'Intérieur (Maroc).

N.B. : *Ce communiqué est une invitation aux représentant(e)s de la presse écrite, audiovisuelle, agences de presse et attaché(e)s de presse auprès des consulats et des ambassades. Les travaux du séminaire

Khouribga/CRDH et FPK Colloque sur:« La nouvelle politique du Maroc en matière d'immigration »

Le Conseil Régional des Droits de l'Homme et la faculté polydisciplinaire de Khouribga viennent d'organiser un colloque sur le thème de « La nouvelle politique du Maroc en matière d'immigration » avec la participation effective de M. Idrissi El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme et de M. Abdellatif Chadali, gouverneur de la province, d'universitaires, d'académiciens et de chercheurs dans le domaine de l'immigration.

Ce colloque scientifique s'inscrit dans le cadre de l'ouverture d'un débat public sur le phénomène de l'immigration entre les différents acteurs institutionnels et les composantes de la société civile à la base du rapport publié par le CNDH qui manifeste sa conviction profonde de l'extrême nécessité d'adhérer au phénomène de l'immigration selon une approche globale et humaniste conformément aux dispositions du droit international.

Et dans ce contexte, le président du CNDH a réaffirmé que la nouvelle politique du Maroc en matière d'immigration englobe essentiellement les immigrants en situation irrégulière et les demandeurs d'asile politique et les immigrants victimes de la traite des êtres humains. M. El Yazami explicita également les problématiques de l'immigration à travers la mondialisation du phénomène, la consolidation de la dynamique humaniste, la propagation de l'émigration Sud Sud et sa généralisation pour toutes les catégories, classes et zones et enfin la féminisation de l'immigration.

Le fait que la ville de Marrakech abrite en fin de ce mois de novembre le colloque mondial des Droits de l'Homme, dut préciser M. El Yazami, constitue une indéniable reconnaissance internationale des réformes auxquelles le Maroc a adhéré et des acquis que notre pays a réalisés dans le domaine des Droits de l'Homme.

De son côté, M. Abdellatif Chadali a réaffirmé que le leadership de la nouvelle politique du Maroc en matière d'immigration lancée par SM Le Roi Mohammed VI corrobore la tendance du Maroc à se transformer en terre d'accueil, consolide par conséquence ses relations ancestrales avec l'Afrique et confirme son engagement pour le développement humain, pour le renforcement de la paix et de la sécurité.

M. Ali Bja, doyen de la FPK, insista sur le fait que l'intervention du Maroc de pays de traversée à pays d'accueil incite les responsables à la réflexion et à la prise de dispositions idoines et à la mise au point d'un arsenal juridique à la base de l'ancrage d'une politique intégrée. Le doyen de la FPK a précisé que ce genre de colloques constitue une opportunité idéale pour une analyse profonde du phénomène de l'immigration et l'illumination de l'esprit des jeunes sur les nouveautés en matière de gestion du phénomène de l'immigration au Maroc.

http://www.fespress.net/news8343.html

En général, ce colloque a été enrichi par plusieurs éminentes interventions traitant de différents axes sur le thème de l'immigration dont :

- « L'immigration et l'accès au Maroc »
- « Le statut juridique organisant l'immigration »
- « L'immigration et la société civile au Maroc »

Rappelons que le CNDH avait publié en septembre 2013 des extraits de son rapport sur l'immigration,interpellant ainsi les acteurs et les instances concernés à œuvrer en commun dans le sens de la propagation et de l'application d'une politique publique efficiente dans le domaine de l'immigration, une politique qui garantit la protection des droits à la base de la coopération internationale et de l'intégration de la société civile.

Rappelons à l'occasion que le Conseil National des Droits de l'Homme est l'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme au Royaume du Maroc. Créé en Mars 2011(remplaçant l'ancien Conseil Consultatif des Droits de l'Homme créé en 1990), le Conseil élabore des rapports annuels sur la situation des droits de l'Homme qu'il présente devant les deux chambres du parlement. Il élabore également des rapports thématiques sur des questions spécifiques des droits de l'Homme et effectue des visites aux différents lieux de privation de liberté.

Doté de treize commissions régionales, le Conseil observe la situation des Droits de l'Homme dans les différentes régions du Maroc et peut intervenir par anticipation chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective des Droits de l'Homme.

مسؤول أممي: المغرب يعد نموذجا بالمنطقة العربية في مجال حقوق الإنسان

أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد، السبت 8 نونبر بالدار البيضاء، أن المغرب يعد نموذجا بالمنطقة العربية في مجال حقوق الإنسان.

و، أوضح المسؤول عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي، هاني ميغالي، في كلمة بالنيابة، خلال افتتاح أشغال المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، أن النموذج المغربي اختار الانخراط منذ التسعينات في مسار احترام حقوق الإنسان عبر التغيير "خطوة خطوة"، بدل الانقلابات والصراعات كما هو واقع في بعض بلدان المنطقة العربية.

وأضاف، خلال هذا المنتدى المنظم تحت شعار "إشكالية التحول الديمقراطي في إطار الربيع العربي وأولويات الإصلاح والتغيير"، أن المغرب بدأ مشواره قبل انطلاق الربيع العربي عبر اعتماد التغييرات التي قامت بها المملكة من خلال تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة وما تبعها من إصلاحات على المستوى القانوني.

وأكد على أهمية هذا المنتدى، الذي سيجمع لأول مرة نشطاء حقوق الإنسان في المنطقة العربية من أجل دراسة تجارب ما بعد الربيع العربي وكذا التحديات التي تواجه المنطقة في أفق بناء بلدان تحترم فيها مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، داعيا إلى استخلاص الدروس من تجارب المنطقة العربية.

وأعرب المسؤول الأممي عن استعداد المكتب لتقديم المساعدات على المستوى التقني أو عبر بناء قدرات في مجال حقوق الانسان.

ومن جانبه، اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، محطة للتفكير في السيرورة العربية والتحولات الجيوستراتيجية بالمنطقة.

وأضاف اليزمي أن المنتدى، الذي يعرف مشاركة مناضلين مسؤولين في منظمات حقوق الإنسان عربية ودولية وكذا مفكرين من جامعات أوربية وأمريكية، يكتسي أهميته في كونه ثمرة عمل مشترك بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان باعتباره مركزا مهما للتفكير في المنطقة العربية، ومؤسسة وطنية متمثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا المنتدى يشكل فرصة سانحة للفاعلين المغاربة في المجال الحقوقي، للتأمل في نموذج الإصلاح الذي انطلاق بالمملكة قبل الربيع العربي، وتأثر وتفاعل معه بطريقة دينامية، مضيفا أن التجربة المغربية ستكون حاضرة بقوة في هذا المنتدى، لأنها تجربة أساسية ومهمة في ظل التحولات التي تعرفها المنطقة.

وأشار إلى أن المنطقة العربية تشهد يوميا تطورات سياسية خطيرة، بعد أن كانت شعوب المنطقة تتطلع إلى تحول ديمقراطي من خلال مسارات مختلفة.

وسيتناول هذا المنتدى، الذي يعرف مشاركة كل من المغرب ومصر وتونس والجزائر واليمن وفلسطين والسودان والأردن ولبنان والبحرين وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، جملة من المحاور تهم على الخصوص الانتخابات، والفاعلين السياسيين الجدد بعد الربيع العربي من منظور حقوق الإنسان، ودور الشباب في إطلاق عملية التغيير.

http://www.journalmaroc.com/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9/

عاجل..بحر بشري يودع الزايدي في جنازة مهيبة و بنكيران والعلمي و جطو و الهمة في طليعة المشيعين (صور)

وسط نحيب وبكاء، شيَّع الآلاف جثمان الراحل أحمد الزايدي، القيادي الإتحادي، في جنازة مهيبة، جرت مساء الإثنين 10 نونبر، بحضور العديد من الوجوه السياسية و الحقوقية و رجال الأعمال.

وعاين الموقع حضور رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ورئيس مجلس النواب رشيد الطلبي العلمي، والمستشار الملكي فؤاد عالي الهمة، ونبيلة منيب، الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد" والأمين العام لحزب "التقدم والإشتراكية" محمد نبيل بنعبد الله ووزير الدولة عبد الله باها و ادريس جطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، ووزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي ووزير العدل و الحريات مصطفى الرميد، ومصطفى الكثيري، مندوب المقاومين وعبد العزيز الرباح وزير النقل والتجهيز ووزير الداخلية محمد حصاد و صلاح الدين موزار، وزير الخارجية و عبد العظيم الكروج الوزير المكلف بالتكوين المهني و لحسن حداد، وزير السياحة و إلياس العماري، نائب الأمين العام لحزب "الأصالة و المعاصرة"، وعبد الهادي خيرات مدير جريدة الاتحاد الاشتراكي"، وعبد العالي حامي الدين، عضو الأمانة العامة لحزب "العدالة والتنمية" ومحمد العوني، رئيس "منظمة حرية الإعلام والتعبير"، و حفيظ بنهاشم، المندوب السابق لأدارة السجون، و عبد الواحد الفاسي القيادي في "تيار بلا هوادة"، و الإتحاديون ادريس لشكر ومحمد الأشعري و محمد اليازغي،و عبد الواحد الراضي، إضافة إلى كريم غلاب و محمد بوزوبع، و رجل الأعمال فوزي الشعبي، و كذا محمد الخالدي قيادي حزب "النهضة و الفضيلة" و محمد الساسي قيادي حزب "الحزب الإشتراكي الموحد"، و محمد طارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام، و عدد من الوجوه الحقوقية أبرزها عبد العزيز النويضي.

و حضر أيضا كل من حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي سابقا، و **ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، و ادريس الأزمي الوزير المنتدب لدى وزير الإقتصاد و المالية المكلف بالميزانية، و الحبيب المالكي، و مصطفى المعتصم الأمين العام لحزب "البديل الحضاري"، و القاضي محمد الهيني و المستشار عبد الله الكرجي عن نادي قضاة المغرب، و شكيب بوصبر، الكاتب العام للنقابة الوطنية للعدول.

كما عاين الموقع حركة غير مسبوقة و طابورا كبيرا من السيارات الخاصة و الحكومية، و حضور الألاف من المواطنين الذين تقاطروا منذ الساعات الأولى من مناطق كثيرة لتعزية عائلة الراحل أحمد الزايدي و حضور جنازته.

وصلى المشيعون على جثمان الراحل بمسجد "حي السلام" ةالشهيرب"الفلوجة"، قبل دفن جثمانه بمقبرة بمنطقة سيد الخديم بنواحي بوزنيقة.

وكان الزايدي قد وُجِد ميتا داخل سيارته بعد ظهر الأحد 09 نونبر، مشيرة مصادر إلى أن السيارة غرقت في حفرة توجد تحت قنطرة تربط بين الطريق الرئيسي والطريق الساحلي بمدينة بوزنيقة،، مضيفة المصادر إلى أن الطريق التي مر منها الزايدي تعتبر نقطة سوداء، كثيرا ما كانت مسرحا لأحداث مؤلمة بحسب نفس المصادر.

http://badil.info/society/7472-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%AF%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%A9-%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%88-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%AC%D8%B7%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D9%84%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9%86

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تحتج أمام البرلمان

كشفت ''الجمعية المغربية لحقوق الانسان''، عن قرارها للرد على قرار منعه جميع أنشطتها الحقوقية من قبل وزارة الداخلية المغربية، بـ''الجوء إلى لجان الأمم المتحدة واللجان الأوروبية ذات الاختصاص بموضوع حقوق الإنسان، من أجل ما قالت عنه ''فضح تراجع المغرب عن المكتسبات الحقوقية''.

وجاء في بيان صادر عن الجمعية، يوم السبت 8 نونبر، توصل ''بديل'' بنسخة منه، قرار خوضها غمار مقاضاة الجهات المسؤولة عن منع البعض من الأنشطة، في المغرب، مع الإشارة إلى أن وزير العدل والحريات سبق له أن صرح بأن قرارات المنع ''غير شرعية''.

ودعت الجمعية إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان بالرباط، على الساعة الحادية عشر صباحا، إحتجاجا على منع أنشطتها. مشيرة إلى ''إعتمادها جميع الوسائل المشروعة لفضح التراجعات التي تشهدها أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا''.

وكشفت الجمعية، بأن مكتبها المركزي، وجه مراسلات إلى كل من رئاسة الحكومة، ووزارة العدل والحريات، ووزارة الداخلية، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، لمعرفة أسباب المنع، وكانت الجهة الوحيدة التي استجابت لطلب الجمعية لحد الآن هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أعرب عن عزم المجلس متابعة هذه الوضعية مع الجهات الحكومية المعنية''.

http://chtouka24.com/44339.html

انطلاق المنتدى الدولي الأول لحقوق الإنسان بالمغرب وسط مشاركة عربية و دولية

كتبت – مارينا ميلاد

انطلق مساء أمس الأحد، فعاليات المنتدى الدولي الأول لحقوق الإنسان بالعالم العربي، والذي ينظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب**، بحضور مجموعة من الحقوقيين والباحثين البارزين من مختلف دول العالم.

افتتح المنتدى بكلمة للمفوض السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد، الذى أرسلها خصيصا للمنتدى لعدم حضوره، وألقاها عنه هاني مجلي، رئيس فرع أسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمكتب حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة.

أعرب رعد، خلال كلمته، عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور، مؤكدا انه ينوي زيارة المنطقة في المستقبل القريب كي يشهد النجاحات التي تحققت، ويقف على التحديات التي تواجهها أعقاب الربيع العربي، و لقاء المدافعين الحقوقيين العرب.

وأضاف رعد أن البلدان العربية تمر بمراحل انتقالية في غاية الصعوبة ويستحق مواطنوها العيش في بيئة خالية من الصراعات وأعمال الإرهاب، التي تؤثر تأثيرا سلبيا لا حد له على المجتمع، مؤكدا أن أسباب هذه الممارسات الإرهابية تتخلص في إتباع سياسات قمعية خلفت بيئة سمحت للتكفيريين من أمثال" داعش"، وشدد على الحاجة إلى مساءلة الحكومات فيما ترتكبه من انتهاكات، ومحاسبتها على توزيع الثروات والموارد على نحو غير متكافئ.

وأعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، محطة للتفكير في الأوضاع بالمنطقة العربية والتحولات المحورية بالمنطقة.

ومن جانبه أشاد بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في كلمته الافتتاحية، بالتحولات الديمقراطية في تونس باعتبارها النموذج الوحيد الملهم في إطار الربيع العربي، كما أشاد بتجربة المغرب باعتبارها نموذجا فريدا في الإصلاح من الداخل منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي.

وحذر حسن أيضا من استلهام نموذج نظام صدام حسين في مصر، مشيرا إلى أن هذا الاستلهام يمكن أن يؤدي إلي النتائج الكارثية نفسها التي أودت إلى تفكيك العراق وازدهار أنشطة الإرهاب، مضيفًا: "إن داعش وأمثالها من المنظمات الإرهابية لم تكن لتنمو وتتمدد بهذه السرعة إلا على أنقاض المجتمع السياسي والمدني الذي قامت أنظمة ديكتاتورية بتحطيمه بشكل منهجي على مدار عدة عقود في سوريا والعراق."

تضمن اليوم الأول للمنتدى ثلاث جلسات نقاشية، جاءت الأولى تحت عنوان الانتخابات والفاعلين السياسيين الجدد بعد الربيع العربي من منظور حقوق الإنسان، و الجلسة الثانية ركزت على الفاعلون الجدد في العالم العربي ملقية الضوء أيضا على دور الجيوش في الربيع العربي، فيما خصصت الجلسة الثالثة للاعبين الدوليين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

وجدير بالذكر أن هذا المنتدى يأتي في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينتظر انعقاده في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر الجاري بالمغرب.

http://onaeg.com/?p=2020611

المغرب/فتتاح أشغال المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي في البيضاء بحضور 70 مشاركا عربيا وأوروبيا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: المغرب نموذج لحقوق الإنسان في المنطقة العربية

جرى افتتاح التظاهرة في إطار سعي المركز والمجلس لمناقشة إشكاليات التحول الديمقراطي في إطار "الربيع العربي" و"أولويات الإصلاح والتغيير".. وأكد مفوض الأمم alt المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد، أن المغرب يعد نموذجا بالمنطقة العربية في مجال حقوق الإنسان، مشيرا، في كلمة ألقاها بالنيابة مسؤول عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،إلى أن التحول الديمقراطي يمكن أن يكون عملية هشة، وتضم المكونات الأساسية للديمقراطية التي شدد عليها مجلس حقوق الإنسان وهي العدالة والمساواة والحق في تقرير المصير وتخويل السلطة للحكومة وتنفيذ الإرادة الشعبية من خلال انتخابات نزيهة ودورية. وأبرز مفوض الأمم المتحدة أن بلدان المنطقة العربية تمر بمراحل انتقالية في غاية الصعوبة، ويستحق مواطنوها كأمثالهم في أماكن أخرى العيش في بيئة خالية من الصراعات وأعمال الإرهاب التي تؤثر سلبا على المجتمع. وشدد الأمير رعد على ضرورة التصدي لكل العناصر الهدامة في مجتمعنا والتي خلقت بيئة سمحت للتكفيريين من أمثال "داعش" بالعمل بحرية وبارتكاب جرائم ومجازر على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث للمنطقة العربية. وأوضح المسؤول عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي، هاني ميغالي، في كلمة بالنيابة، خلال افتتاح أشغال المنتدى، أن النموذج المغربي اختار الانخراط منذ التسعينات في مسار احترام حقوق الإنسان عبر التغيير، بدل الانقلابات والصراعات كما هو واقع في بعض بلدان المنطقة العربية. من جهته، **أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي هو تحضير وتهييء للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينظم في مراكش في أواخر الشهرالجاري.** وصرح اليزمي أن المنطقة العربية تعرف تحولات سياسية خطيرة، وكان هناك أمل كبير في التحول الديمقراطي، كما أن هناك مسارات مختلفة لكل دولة. وشارك في فعاليات المنتدى مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين والكتاب وقيادات منظمات المجتمع المدني، والسياسيين والإعلاميين، يبلغ عدد المشاركين حوالي 70 مشاركا يمثلون عشر دول عربية، هي مصر والمغرب وتونس والجزائر واليمن وفلسطين والسودان والأردن ولبنان والبحرين، بمشاركة ممثلين لثلاث دول أوروبية، هي فرنسا وبلجيكا وهولندا. وحسب عضو بمركز القاهرة،فإن المنتدى يأتي في وقت تشهد المجتمعات العربية تحولات جذرية في بنيتها السياسية والاجتماعية، وكذلك تغييرات في خريطة التحالفات الإقليمية كرد فعل على اندلاع انتفاضات الربيع العربي وصعود الجماعات الإرهابية على حد سواء. وسيناقش المنتدى على مدار ثلاثة أيام تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها دول الربيع العربي، والانتكاسات المتفاوتة التي أعقبت الربيع العربي، فضلا عن المخاطر المحدقة بحركة حقوق الإنسان في بعض الدول العربية، ومستقبل ودور جماعات الإسلام السياسي في الحكم بالمنطقة العربية في ضوء تجربتها السياسية خلال الربيع العربي في مصر وتونس والمغرب، وطبيعة التحديات التي تواجه إصلاح العلاقات المدنية العسكرية ودمقرطتها، والمواقف الدولية والإقليمية من الربيع العربي، ودلالات صعود الجماعات الإرهابية والتطرف الديني مرة أخرى بالمنطقة. من جهة أخرى، سيعرف المنتدى نقاشا معمقا حول إمكانيات الإصلاح والتغيير والدفع باتجاه التحول الديمقراطي بالمنطقة ودور الشباب في عملية التغيير السياسي والاجتماعي، وكذلك طبيعة الدور الذي ينبغي على حركة حقوق الإنسان في العالم العربي أن تؤديه في هذه المرحلة لتعزيز حقوق الإنسان والدفع في اتجاه التحول الديمقراطي مع مواجهة التحديات الماثلة أمامها.

الصحراء المغربية

inShare

http://mendharim.net/index.php?option=com_content&view=article&id=2290:----------70----------&catid=1:2013-08-10-19-14-08&Itemid=232

بهي الدين حسن يحذّر من استلهام نموذج نظام صدام حسين في #مصر

انطلقت فعاليات المنتدى الدولي الأول لحقوق الإنسان بالعالم العربي، والذي ينظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، السبت، بحضور مجموعة من الحقوقيين والباحثين البارزين من مختلف دول العالم.

افتتح المنتدى بكلمة للمفوض السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد، أرسلها خصيصا للمنتدى متأسفا لعدم حضوره، وألقاها عنه هاني مجلي، رئيس فرع آسيا، والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكتب حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة.

في كلمته أعرب «رعد» عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور، مؤكدا أنه ينوي زيارة المنطقة في المستقبل القريب كي يشهد النجاحات التي تحققت ويقف على التحديات التي تواجهها أعقاب الربيع العربي، معربًا عن رغبته في لقاء المدافعين الحقوقيين العرب والذين يعملون في الصفوف الأمامية للدفاع عن الضحايا ودعم الحقوق والحريات على حد وصفه.

وأضاف «رعد» أن البلدان العربية تمر بمراحل انتقالية في غاية الصعوبة ويستحق مواطنوها العيش في بيئة خالية من الصراعات وأعمال الإرهاب التي تؤثر تأثيرًا سلبيًا لا حد له على المجتمع، مؤكدًا أن أسباب هذه الممارسات الإرهابية تتلخص في اتباع سياسات قمعية خلفت بيئة سمحت للتكفيريين من أمثال «داعش».

وشدد على الحاجة إلى مساءلة الحكومات فيما ترتكبه من انتهاكات، ومحاسبتها على توزيع الثروات والموارد على نحو غير متكافئ.

ومن جانبه، **اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، محطة للتفكير في الأوضاع بالمنطقة العربية والتحولات المحورية بالمنطقة.**

وأشار «اليزمي» إلى أن المنطقة العربية تشهد يوميا تطورات سياسية خطيرة، بعد أن كانت شعوب المنطقة تتطلع إلى تحول ديمقراطي حقيقي من خلال مسارات مختلفة.

وأشاد بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في كلمته الافتتاحية بالتحولات الديمقراطية في تونس باعتبارها النموذج الوحيد الملهم في إطار الربيع العربي، كما أشاد بتجربة المغرب باعتبارها نموذجا فريدا في الإصلاح من الداخل منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، مشيرا إلى دور رئيس الوزراء المغربي السابق عبدالرحمن اليوسفي، الذي حضر جلسة افتتاح المنتدى، في هذا السياق.

حذر «حسن» أيضا من استلهام نموذج نظام صدام حسين في #مصر، مشيرا إلى أن هذا الاستلهام يمكن أن يؤدي إلى النتائج الكارثية نفسها التي أودت إلى تفكيك العراق وازدهار أنشطة الإرهاب. ويقول بهي: «إن داعش وأمثالها من المنظمات الإرهابية لم تكن لتنمو وتتمدد بهذه السرعة إلا على أنقاض المجتمع السياسي والمدني الذي قامت أنظمة ديكتاتورية بتحطيمه بشكل منهجي على مدار عدة عقود في سوريا والعراق».

http://www.akhbar2day.com/Egypt/23343.html?ref=related

منتدى بدائل المغرب بشراكة مع المرصد المغربي للحريات العامة ينظمان لقاءا دوليا

محمد طبيب

سينظم منتدى بدائل المغرب بشراكة مع المرصد المغربي للحريات العامة لقاءا دوليا حول«الحركات الاجتماعية وحرية التجمع والتظاهر» وذلك يومي 14 و15 نونبر 2014بالمركب الدولي مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة.

يأتي هذا اللقاء الدولي في سياق التحولات النوعية والكمية التي عرفها المغرب على مستوى التجمعات والتظاهرات السلمية، خصوصا مع بداية التسعينيات ومرورا بالحراك الذي عرفه المغرب في 2011 وما تلاه، وعلى المستوى التشريعي جاء دستور 20111 بعدة ضمانات تتعلق بالحريات العامة ومنها حرية التجمعات والتظاهر.
و يهدف إلى المساهمة في فهم، وتحليل و تملك الإطار القانوني والمقتضيات الدستورية والإجراءات المنظمة للحريات العامة بالمغرب، وللتمكن من استيعاب المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحريات العامة، والأنظمة الأمنية بالمغرب، على ضوء التجارب والمرجعيات الدولية. كما سيعمل الملتقى على إبراز المقترحات والإجراءات المعدة من طرف المجتمع المدني المغربي، المتعلقة بتطوير الإطار القانوني والممارسات ذات الصلة بمجال الحريات العامة والحكامة الأمنية وملائمتهما مع دستور 2011 والمواثيق والعهود الدولية، وأيضا لتقديم نتائج الدراسة حول: " الحركات الاجتماعية بالمغرب، من التمرد إلى التظاهر" المنجزة من طرف الأستاذ عبد الرحمان رشيق.

وسيعرف هذا اللقاء الدولي مشاركة أزيد من 200 من الباحثين والمختصين وممثلي الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس وكندا وإسبانيا، وممثلين للمؤسسات التشريعية والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالموضوع.
سيعرف هذا اللقاء أيضا مداخلات ل: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، مركز الدراسات لحقوق الإنسان والديمقراطية، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تجربة حركة 20 فبراير، حركة 15 ماي –ائتلاف« Defender a quien defiende » حركة "المربعات الحمراء" من إسبانيا le Mouvement des carrés rouges. من الكيبيك،مجلس المشتشارين، وزارة العدل،وزارة الداخلية.

http://almaghribia24.com/news3112.html

Droits de l'Homme

La Charte de la ville fin prête

15476/20

La Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra a élaboré, après des concertations avec les acteurs locaux, la Charte de la ville et des droits de l'Homme. L'objectif principal de ce document est d'instaurer une nouvelle culture, en termes de droits de l'Homme, chez les élus et les acteurs locaux.

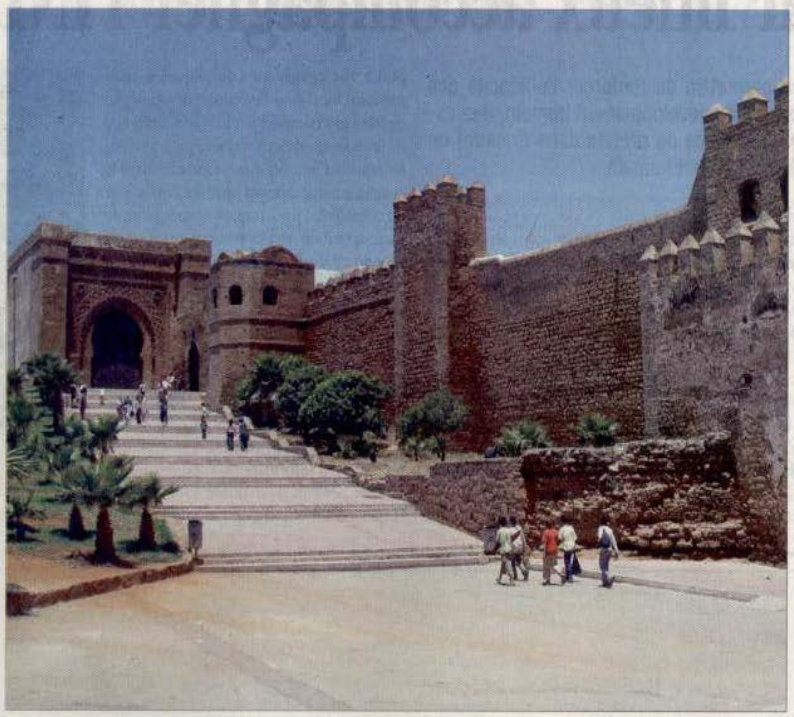

Le nouveau document vise la protection des droits de l'Homme et la garantie de tous les moyens matériels et immatériels qui pourraient permettre l'accès à ces droits. Ph. Kartouch

Renforcer les capacités des acteurs locaux chargés de la gestion de la ville en matière des droits de l'Homme et consolider les rôles qui leur sont attribués pour relever le défi de la mise en œuvre des différentes politiques, programmes et chantiers relatifs au développement de la ville.

Voilà, en gros, l'objectif que se fixe la «la Charte de la ville et des droits de l'Homme». Il s'agit d'un document que vient d'élaborer la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Rabat-Kénitra. Il vise la protection des droits de l'Homme et la garantie de tous les moyens matériels et immatériels qui pourraient permettre l'accès à ces droits. Le document s'assigne également pour objectif de lutter contre toutes les formes de discriminations et de disparités sociales.

D'après Abdelkader Azraï, président de la CRDH Rabat-Kénitra, l'objectif principal de cette Charte est d'instaurer une nouvelle culture chez les élus et les acteurs locaux. Ces derniers seront appelés à ratifier la Charte et s'engageront, ainsi, à respecter ses dispositions. En contrepartie, le Conseil national des droits de l'Homme mettra en place un dispositif d'évaluation afin de garantir la bonne application de l'esprit de la Charte. Le but ultime est d'octroyer un label de conformité et de respect des dispositions du document aux acteurs qui démontrent leur engagement à décliner les politiques publiques tout en respectant les principes des droits de l'Homme.

«Ce concept est très répandu en Europe et dans le monde entier. Plus de 360 villes à travers le monde se sont dotées de leur propre charte locale. C'est une mesure de nature à garantir un avancement significatif dans la déclinaison des politiques publiques en général», indique Abdelkader Azraï. Ce dernier souhaiterait encourager les acteurs locaux et surtout les élus à se sentir plus responsable et évaluer la lourdeur de lamissio n qui leur incombe. «Les élus locaux ne sont pas forcément des spécialistes de la gestion de la chose locale et omettent souvent le fait qu'en gérant des dossiers au niveau local, leurs décisions ont un impact sur la politique publique globale. Notre charte vise en ce sens à les sensibiliser de la portée de leur mission», ajoute-t-il.

Outre cet objectif, la Charte vise également à renforcer les capacités des élus à communiquer avec les citoyens.

Dans ce sens, la Commission prévoit d'organiser des formations en matière de droits de l'Homme au profit de ces derniers. «La Charte de la ville et des droits de l'Homme apportera une valeur ajoutée aux efforts déployés au niveau international relatifs au droit à la ville. L'importance de cette Charte dépasse la dimension géographique de la région de Rabat-Kénitra pour revêtir une dimension internationale».

En attendant sa ratification par les différents acteurs locaux au niveau de la capitale, la Charte sera présentée en grande pompe lors du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra du 27 au 30 novembre. Cette rencontre s'avère être une étape principale, puisque la CRDH et les acteurs locaux de Rabat se donneront rendez-vous pour débattre du contenu de ce document. L'événement offrira également aux élus l'opportunité de découvrir les expériences des autres villes ayant adopté le modèle de la Charte de la ville. Concernant la ratification de la Charte, cela ne sera possible qu'après les prochaines élections communales. L'objectif serait, d'après le président de la CRDH, d'éviter toutes frictions politiques relatives au changement des responsables. ■

Yousra Amrani

Objectifs du Forum régional

Les premières rencontres autour de la Charte de la ville ont démarré en septembre dernier. Les différents intervenants locaux étaient appelés à s'exprimer sur les moyens à même de promouvoir les droits humains dans tous les domaines et à tous les niveaux. Le contact direct permet la sensibilisation des acteurs locaux à l'importance de la prise en considération de la dimension des droits de l'Homme dans les différentes politiques liées à la ville, afin d'améliorer la qualité de vie des citoyens.

Premier Forum international du mouvement des droits de l'Homme dans le monde arabe : Les participants soulignent l'exemplarité du modèle marocain dans une région en proie à l'instabilité politique

En partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** l'Institut du Caire pour les études en droits de l'Homme tient à Casablanca, depuis samedi, la première édition du Forum international du mouvement des droits de l'Homme dans le monde arabe (qui prend fin aujourd'hui). Cette rencontre s'inscrit dans le cadre de la préparation du Forum mondial des droits de l'Homme prévu du 27 au 30 novembre 2014 à Marrakech.

Ce premier forum arabe s'est penché, à travers plusieurs axes, sur de nombreuses problématiques en relation avec la thématique choisie pour cette rencontre : «les problématiques du changement démocratique dans le cadre du Printemps arabe». Ainsi, il a été essentiellement question des «élections de l'après-Printemps arabe, à la lumière des droits de l'Homme», «les nouveaux et les anciens acteurs : dynamiques et perspectives», «le Printemps arabe et les acteurs internationaux», «Quels enseignements peut-on tirer de la montée de l'extrémisme dans la région arabe ? Quel avenir ?»… Les participants ont également abordé le «bilan du Printemps arabe et le changement démocratique» et le «rôle des jeunes dans le lancement du processus de changement : quel rôle pour le mouvement démocratique ?»

Au cours de la séance d'ouverture du Forum, dans une allocution prononcée en son nom, le Haut Commissaire aux droits de l'Homme des Nations unies (HCDH), Zeid Ra'ad Al Hussein, a souligné l'importance de ce Forum, qui regroupe pour la première fois des militants des droits de l'Homme dans la région arabe, pour débattre des expériences des pays arabes et des défis auxquels fait face la région. Le but étant, selon Zeid Ra'ad Al Hussein, d'asseoir les bases pour la consécration de la culture du respect des droits de l'Homme et de l'État de droit. Dans cette allocution prononcée par le responsable au bureau régional du HCDH pour le Moyen-Orient, l'Afrique du Nord, l'Asie et le Pacifique, Hani Megali, le Haut Commissaire aux droits de l'Homme a souligné que «le Maroc est un modèle dans la région arabe dans le domaine des droits de l'Homme». Il a précisé que le Royaume a choisi d'adhérer, depuis les années 90, à un processus de respect des droits de l'Homme à travers un changement, étape par étape, au lieu de rentrer dans des conflits, comme ce fut le cas dans certains pays arabes. Le Maroc, a-t-il relevé, a entamé son processus avant le déclenchement du Printemps arabe, ajoutant que le Royaume a opté pour des changements au cours de la décennie 90 ayant donné naissance à l'Instance équité et réconciliation (IER), suivie de réformes au niveau de l'arsenal juridique…

http://www.devanture.net/news.php?id=200169

De son côté, Driss El Yazami, président du CNDH, a insisté sur l'importance de cette rencontre qui s'insère dans le processus très important de préparation du «Forum mondial des droits de l'Homme», programmée pour fin novembre à Marrakech. Il s'agit d'une étape de préparation pour couvrir une région qui a connu depuis quelques années des bouleversements politiques et des changements fondamentaux avec des itinéraires très différents d'un pays à l'autre, a-t-il déclaré.

Pour sa part, le directeur du l'Institut du Caire pour les études en droits de l'Homme, Bahieddine Hassan, a indiqué que ce Forum constituait une plateforme de débat sur les questions de changement et de réforme au niveau du monde arabe qui connait depuis quatre ans des «soulèvements» réussis dans certains pays et qui ne l'ont pas été dans d'autres.

Les débats, très vivaces, ont été marqués par la participation d'acteurs des droits de l'Homme, d'académiciens, d'écrivains, de politiciens et de représentants d'organisations de la société civile et de médias d'une dizaine de pays arabes (Égypte, Tunisie, Algérie, Yémen, Palestine, Soudan, Jordanie, Liban, Bahreïn et Maroc). Cependant, les sujets qui sont revenus le plus dans les discussions ont concerné, outre le cas exceptionnel du Maroc, le cas égyptien et tunisien. Les participants ont également discuté de l'existence ou non d'une politique des USA dans la région MENA.

Maroc : quand un pays de non-droit accueille un Forum Mondial des Droits Humains

, par Hayatlundi 10 novembre 2014

Du 27 au 30 novembre 2014 aura lieu à Marrakech-MAROC la seconde édition du Forum Mondial des Droits Humains. Les nombreuses atteintes aux droits humains au Maroc ne semblent pas avoir pesé dans le choix de ce pays de non-droit comme pays d'accueil du Forum Mondial des Droits Humains :

Les récentes arrestations et procès iniques suivis de condamnations arbitraires.
L'interdiction des activités de plusieurs associations dont l'AMDH, la LMDDH, Amnesty International-Maroc et Freedom-Now.
Les procès d'opinion contre les étudiants de l'UNEM.
L'absence de considération envers les familles des disparitions forcées qui attendent toujours un signe de vérité et de justice.
Le rapport annuel de 2012 de Human Rights Watch qui, après avoir relaté les cas de répressions et de violences subies par les militants et les populations marocaines, critique le soutien de l'Occident à la monarchie marocaine.
Le rapport accablant sur l'utilisation de la torture au Maroc mentionnée en mars 2013 par Juan Mendez, rapporteur spécial sur la torture auprès de l'ONU.
Les différentes explosions sociales du mouvement du 20 février, des diplômés chômeurs et des ouvriers dont les syndicats ont appelé à une grève nationale et à manifester ce 29 octobre 2014.
La corruption érigée en système de gouvernance
Les indices inquiétants qui désignent Agadir, Marrakech et Casablanca comme destinations du tourisme sexuel auquel le pouvoir ne s'attaque pas.
Le traitement scandaleux des réfugiés sub-sahariens.
...

Ainsi donc, les responsables du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) au Maroc ont pu convaincre qu'il y avait des avancées démocratiques , occultant ces atteintes flagrantes aux droits humains. C'est leur travail, ce pourquoi le roi Mohamed VI les a nommés à ce poste. Peu importe les convictions antérieures des uns ou des autres, aujourd'hui ils ambitionnent de présenter le Maroc comme une exception, en pleine avancée démocratique. Lors du premier séminaire préparatoire du Forum Mondial, le président du CNDH avait déclaré que le choix du Maroc était " une reconnaissance internationale des réalisations du Royaume dans ce domaine et de la vitalité des institutions nationales ." Une déclaration alors que le constat de la dégradation permanente des droits humains a été constatée au niveau international (Maplecroft a classé en 2013 le Maroc comme pays à « haut risque » en matière de situation de droits humains).

http://www.rezocitoyen.org/Maroc-quand-un-pays-de-non-droit-accueille-un-Forum-Mondial-des-Droits-Humains.html

Patrick Baudoin, président d'honneur de la FIDH, dans son intervention le 6 avril 2013 lors du colloque « Les violences politiques au Maroc, pour la vérité et la justice, contre l'impunité et l'oubli », colloque en Hommage à Mehdi Ben Barka enlevé à Paris le 29 octobre 1965 et à Omar Bendgelloun assassiné le 14 décembre 1975 à Casablanca, déclarait :"le Maroc est un pays où tout est en trompe l'œil. (…) Il y a des apparences d'avancées démocratiques et puis, la réalité (...). Rien n'est fait des recommandations et des promesses.(...). Il y a eu un bilan dressé mais les bourreaux d'hier se promènent au vu et au su de leurs victimes en toute impunité. (...) Or, on sait très bien qu'on ne peut pas reconstruire une société apaisée à partir de bases vermoulues. Ce qui veut dire qu'il faut que justice et vérité passent et il faut que la société ait le sentiment qu'il y a une volonté et une réalité de mise un terme à l'impunité."

L'impunité des responsables des exactions passées et de ceux des atteintes actuelles remet en cause certains acquis arrachés de longues dates par les démocrates et ouvre la voie à la récidive de pratiques répressives et liberticides.

La résistance des démocrates, leur ténacité, les solidarités nationale et internationale sont seules capables de déjouer les démagogies destructrices des droits humains. Espérons que les associations et organisations étrangères présentes à ce Forum s'en saisissent pour condamner l'escalade des atteintes aux droits et à la dignité au Maroc.

La banalisation des atteintes aux droits humains, ajoutée au relativisme et à l'instrumentalisation de leurs principes d'universalité et de globalité ne joue pas en faveur de la démocratie. Leur dégradation tant économique que sociale et politique approfondit la fracture sociale dans notre pays alourdissant la « facture » du changement démocratique qui sera difficile à supporter par le Maroc comme par ses partenaires.